

استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة

دراسة مقارنة بين التجربتين الجزائرية والصينية

أ. حميدة رابح / جامعة سطيف 01 Rabeh12t@hotmail.com

تاريخ النشر: 30 / 06 / 2016

تاريخ القبول: 12 / 03 / 2016

تاريخ الاستلام: 06 / 11 / 2015

Abstract	الملخص
Through this study, we tried to enhance and point out the importance of SMEs rule in sustainable development by exposing the mutations of SMEs sector in both Algeria and china going with goals and strategies aiming to promote the role of SMEs in growth and sustainable development.	لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه توضيح وإبراز الأهمية البالغة للدور التنموي الإيجابي والفعال الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة وهذا من خلال الوقوف عند التحول الكبير الذي عرفته تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الصين والجزائر، تماشيا وأهداف إستراتيجيات ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة.
Key word's: strategies, experiences, SMEs, promotion, growth, sustainable development.	الكلمات المفتاحية: إستراتيجيات، تجارب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية، النمو، التنمية المستدامة.

مقدمة



تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في عملية التنمية المستدامة من خلال ما تقدمه من مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة الفعالة في التصدير وزيادة قدرة الابتكار، واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، فهي من المصادر الرئيسية للتطور التكنولوجي ونقل المعرفة. لذا ازداد اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بها، مما أدى إلى انتشارها وزيادة عددها. فالصين وعلى سبيل المثال من بين الدول التي حققت قفزة نوعية في العقود الأخيرة من خلال

معدلات النمو المرتفعة على الصعيد العالمي ومستويات التنمية التي حققتها التجربة الرائدة التي خاضتها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتماد إستراتيجية واضحة المعالم تركز أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك لعجلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

أما فيما يخص الجزائر فقد قامت كغيرها من الدول بتوجيه مزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القليلة الماضية وهذا من خلال وضع جملة من السياسات والإجراءات التشجيعية، فكل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر اليوم تبين وتؤكد على أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج إلى إتباع استراتيجيات واضحة وسياسات سليمة للاستفادة من مسار الاندماج والإرتباط الاقتصادي والتجاري العالمي على أوسع نطاق. وفي هذا الإطار تحاول الجزائر إضفاء

المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية الوطنية بالإضافة إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسليم بأن مثل هذه المؤسسات لها مكانها المشروع وأهميتها المتميزة في سياسات التنمية المستدامة السليمة.

تبعاً لما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، وما هي إنعكاساتها في كل من الجزائر والصين؟

وحتى نتمكن من معالجة هذا الموضوع من كل جوانبه ارتأينا التطرق للمحاور التالية:

- I. هيكلية وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين.
- II. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر والصين.
- III. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية في كل من الجزائر والصين.
- VI. واقع الاستدامة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين.

I. هيكلية وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين

1.I. مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين

سيتم التطرق هنا إلى مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين من خلال الفئات والأصناف التي تمثلها في كلى البلدين.

1.1.I. مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتشكل من ثلاث فئات رئيسية تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسط الخاصة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، الصناعات التقليدية والنشاطات الحرفية.

أ. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصرح بها 408155 مؤسسة خاصة في نهاية السداسي الأول لسنة 2009، مقسمة بين 335486 مؤسسة ذات طبيعة معنوية بنسبة 58.77 %، و ما مجموعه 72669 مؤسسة في شكل مهن حرة بنسبة 12.73 %.

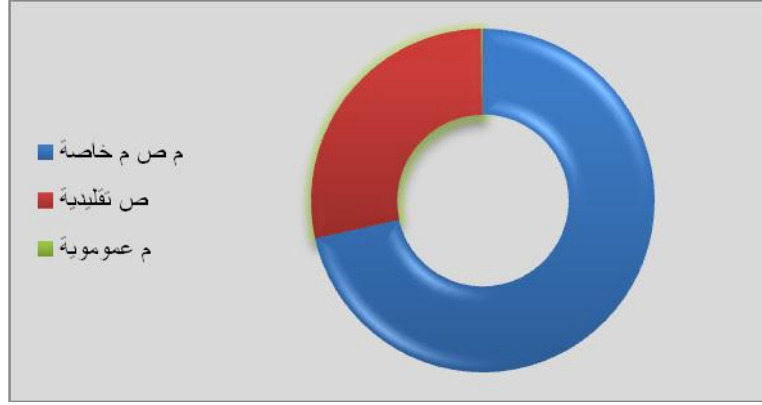
ب. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية جزء ضئيل من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تسجيل 598 عند نهاية السداسي الأول لسنة 2009، وهذا بنسبة مقدرة ب 00.11 %.

ج. الصناعات التقليدية

تتمثل الصناعات التقليدية في 162085 نشاط حرفي مسجلة عند السداسي الأول لسنة 2009 موزعة على ثلاث شعب وهي: الصناعات التقليدية الفنية، الصناعات التقليدية لإنتاج المواد، الصناعات التقليدية لإنتاج الخدمات، وتمثل ما نسبته 28.39 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. انطلاقاً مما سبق، يمكن تمثيل مكونات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009 في الشكل التالي:

شكل رقم (01): مكونات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012



المصدر: بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18، 2012.

2.1.I. مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

إن تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين تعتمد على الملكية والمنطقة الجغرافية، فهي منقسمة بين ملكية للدولة والمؤسسات الجماعية على مستوى المدن أو القرى، والمؤسسات الخاصة والفردية والاستثمارات الأجنبية. وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين يتشكل من تسع فئات رئيسية مقسمة حسب الملكية تتمثل في:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية العمومية State-owned enterprises؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الجماعية Collective-owned enterprises؛
 - مؤسسات ذات ملكية مشتركة joint-ownership enterprises؛
 - التعاونيات ذات الصفة المعنوية والطبيعية cooperative enterprises؛
 - الشركات ذات المسؤولية المحدودة "SARL" = limited liability corporations؛
 - شركات بالأسهم "SPA" = share-holding corporations limited؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الخاصة Private enterprises؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الأجنبية Foreign enterprises؛
 - مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى بما فيها المستثمرة بأموال من: Hong Kong, Macao, Taiwan.
- وفيما يلي جدول يوضح تطور مكونات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية خلال الفترة 1996-2003:

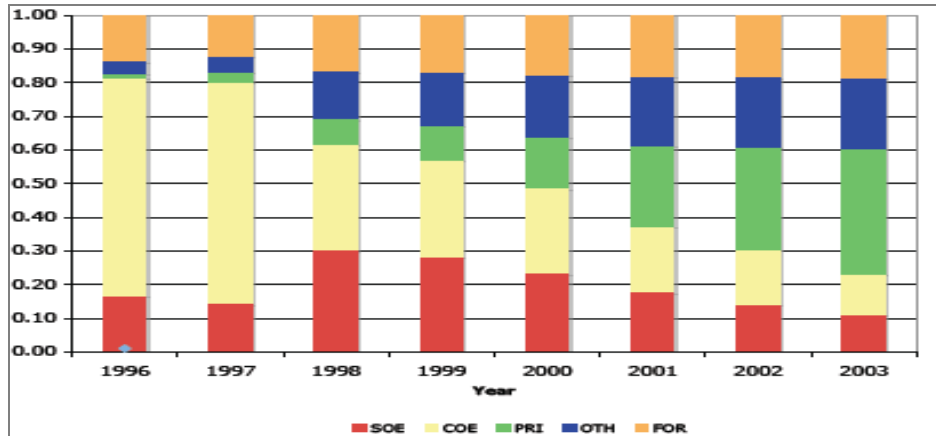
جدول رقم (01): مكونات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية خلال الفترة 1996-2003

نسيج الم ص م	SOE (%)	COE (%)	PRI (%)	OTH (%)	FOR (%)	الإجمالي
1996	16	64	2	4	14	100
1997	14	65	3	5	13	100
1998	30	32	7	14	17	100
1999	28	29	10	16	17	100
2000	23	25	16	18	18	100
2001	17	20	24	21	18	100
2002	14	16	30	22	18	100
2003	11	12	37	21	19	100

Source: Albert Guangzhou Hu, **Economic Reform and Liberalization and SME's in Chinese Manufacturing Industries**, Department of Economics National University of Singapore, May 16-2008, p. 21.

والشكل الموالي يبين تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية خلال الفترة 1996-2003.

شكل رقم (02): مكونات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية خلال الفترة 1996-2003



المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أنه في سنتي 1996 و1997 سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الجماعية على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية بنسبة تصل إلى 65 %، بينما لم تتجاوز نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الأجنبية حدود 16 %. في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الخاصة وباقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى تكاد تكون مجهرية في النسيج المؤسساتي بنسبة 2 % و4 %، حيث لم تكن تحظى بالإهتمام ضمن السياسات الاقتصادية. كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية العمومية، ونظرا للسياسة التفضيلية في مجال التمويل والقروض التي انتهجتها الصين، زاد تعدادها بنسبة تراوحت ما بين 28 % و16 %. إلا أنه، ومع الإصلاحات التي إتخذتها الصين في مجال تشجيع وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الخاصة وباقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى من أعمال حرة وإستثمارات خاصة، زاد تعدادها في السنوات الأخيرة وأصبحت تمثل نسبة هامة من النسيج المؤسساتي بما يقارب 37 % بينما تراجع نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الجماعية إلى أقل من 12 % و11 %. كما زاد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الأجنبية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى بما فيها المستثمرة بأموال من هونغ كونغ وماكاو وتايوان إلى حدود ما نسبته 19 % و21 % نظرا لتحسن ظروف المناخ الإستثماري في الصين.

وفيمايلي جدول يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجالات نشاطها لسنة 2007:

جدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية على مجالات النشاط

القطاعات	الصناعة	البناء	تجارة الجملة والتجزئة	النقل	الفندقة والإطعام	مجالات أخرى	الإجمالي
النسبة %	23.3	13.3	33.3	11.7	13.3	5.1	100

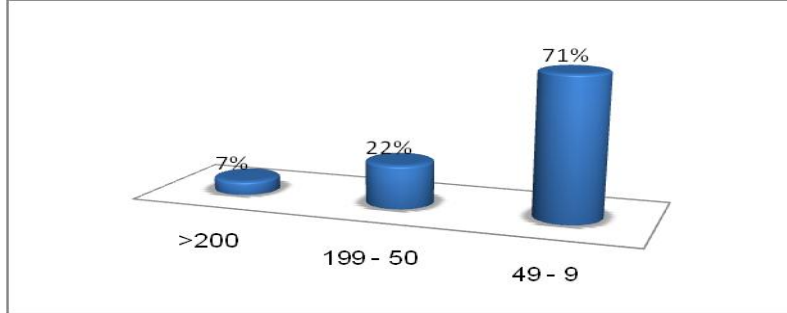
Source : Enterprises in Asia: Fostering Dynamism in SMEs, Key Indicators for Asia and the Pacific, Special Chapter, Asian Development Bank, 2009,p. 31.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن أكثر القطاعات المستقطبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية هي تجارة التجزئة والجملة بنسبة 33.3 % تليها الصناعة بنسبة 23.3 % ثم قطاع البناء وقطاع الفندقة والإطعام بنسبة 13.3 %، ويأتي قطاع النقل بنسبة 11.7 %، بينما تستحوذ مجالات أخرى على ما نسبته 5.1 %.

وتشير الإحصائيات أن المؤسسات التي توظف ما بين 9-49 عامل تسيطر على 71 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية، بينما تستحوذ المؤسسات التي توظف ما بين 50-199 عامل

على 22 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن المؤسسات التي توظف أكثر من 200 عامل لا تمثل سوى 7 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية حسب عدد العمال



Source : Enterprises in Asia: Fostering Dynamism in SMEs, op cit, p.28.

2.I. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين

لقد أدت إستراتيجيات ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة إلى إنتشارها وازدهار تعدادها في كل من الجزائر والصين في السنوات الأخيرة بمختلف فئاتها وأصنافها وهذا ما سيتم التطرق إليه.

1.2.I. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتنامت أكثر في الفترة التي عرفت فيها الدولة انفتاحا اقتصاديا، إذ شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا في الإتجاهين، حيث نمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والصناعات التقليدية بمعدلات موجبة، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نمت بمعدلات سالبة، ويمكن الإشارة إلى هيكلة هذه المؤسسات من حيث تطور عددها سنويا حسب طابعها القانوني في البيانات التالية:

جدول رقم (03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2003- 2012)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
م خاصة	207949	225449	245842	269806	293946	392013	408155
نسبة التطور	+ % 08.42	+ % 09.04	+ % 09.75	+ % 08.95	+ % 33.36	+ % 04.11	
م عمومية	778	778	874	739	666	626	598
نسبة التطور	% 00.00	+ % 12.34	- % 15.54	- % 09.88	- % 06.01	- % 04.47	
صناعات تقليدية	79850	86723	86723	106222	116346	126887	162085
نسبة التطور	+ % 08.61	+ % 10.78	+ % 10.56	+ % 09.53	+ % 09.06	+ % 27.73	

المصدر: بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، معطيات الفترة: (2005- 2012).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نمو مستمر يقدر متوسطه للفترة 2015- 2012- 9.04 %، في حين كانت هناك طفرة في نمو هذا النوع من المؤسسات سُجِّلَت سنة 2010، حيث نسبة الزيادة قدرت بـ 33.36 % وهي نسبة لم تسجل من قبل. ويرجع ذلك، من وجهة نظر المختصين، إلى انتهاج بنك الجزائر لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض الفوائد على القروض المقدمة لهذه المؤسسات ابتداء من سنة 2001 حيث وصلت إلى 5 %¹.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فهي تعرف تناقص ملحوظ وهذا بعد أن عرفت استقرار على مدى أربع سنوات 2004-200، حيث تم إحصاء 784 مؤسسة، وترجع الزيادة الملحوظة سنة 2005 والمقدرة بـ 12.34 %، إلا أن الوحدات الاقتصادية من نوع المزارع النموذجية التابعة لشركات المساهمة "شركات التسيير والتطوير الفلاحي SGDA"، أصبحت تعد من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتحسب ضمن تعداد وزارة المساهمة وترقية الاستثمار سابقا خلال سنة 2005، أما التناقص الملحوظ فيفسر بعمليات الخصخصة التي مسّت المؤسسات العمومية.

كما أن الإحصائيات، وابتداء من سنة 2005، تبين أن هناك إهتمام بقطاع الصناعات التقليدية، حيث نسبة تطور الصناعات التقليدية في تزايد بعد أن وصلت نسبة الزيادة مابين سنتي 2008-2009 حوالي 27.73 %، وهي أعلى نسبة زيادة سجلها القطاع منذ نشأته، في حين لم تتعدى 10.78% ما بين 2005-2009 وهذا راجع لجهود الدولة لإنعاش الصناعات التقليدية والنشاطات الحرفية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتنمية قطاع السياحة الذي كان مهملًا لسنوات مضت، من خلال وضع برنامج وطني لترقية المنتج السياحي بمختلف وسائل الدعاية، وتشجيع الصناعات التقليدية والمحافظة عليها كجزء من التراث الثقافي الوطني. "إن سياسة ترقية المنتجات التقليدية من أجل السياحة، خاصة الدولية من أجل التصدير، تعتبر الفرص التي تحفز الشباب على التحصيل المهني النوعي في هذا المجال وبالتالي المحافظة على التراث الوطني وتنويع الصادرات وتقليص نسبة البطالة"².

والملفت للانتباه هو أن 54 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أنشأت في السبع السنوات الأخيرة، أي خلال الفترة 2001-2008، بعد صدور القانون التوجيهي في 2001. فقد ساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الهيئات كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة إضافة إلى العديد من الأجهزة الداعمة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام في هذه المرحلة من الخصخصة تتعرض ديموغرافيتها لظاهرتين تؤثران بطريقة عكسية على تعدادها العام:

- أدت عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى إلى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة وهي قابلة للخصخصة والشراكة، إنها على العموم مؤسسات في شكل شركات تسيير المساهمة الجهوية "SGP" العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى قطاعات أخرى مثل (ENAD, ENGI, ECOREP,...)

- أدت عملية الخصخصة بأشكالها المختلفة (جزئية، كلية) في تخفيض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير طبيعة الملكية.

2.2.I. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي جزء هام وقوة دافعة للإقتصاد الصيني منذ سياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها الصين، فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية ملفت للانتباه نظرا لمعدلات النمو المسجلة في هذا القطاع، والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تعداد م ص م بالمليون	35.6	36.4	37.8	38.9	39.5	41.4	41.8	42.1	43
نسبة م ص م %	97.4	97.8	98.3	98.8	99.1	99.4	99.6	99.7	99.8

Source: 1. Yang Yao ,Business Environment for SME Development in China Creating A

Conducive Legal & Regulatory Framework for Small and Medium Enterprise Development in Russia
a Policy Dialogue Workshop, St. Petersburg, Russia September 14-16, 2003.

2. china association of SME 2009.

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لنسيج المؤسسات الصينية، حيث وصلت نسبتها سنة 2009 إلى 99.8 % بما يقدر بـ 43 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهو ما يمثل ضعف إجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي بأكمله أو الولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما يبين الوزن الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الصيني، والتي تنمو بمعدلات متسارعة جعلت منها القاعدة الأساسية للتنمية، حيث سجلت خلال

هذه الفترة نسبة نمو تقدر بـ 20.78 %، وهو من بين أعلى معدلات النمو في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي.

II. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر والصين
لا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما وحيويا في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة من جهة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية المساهمة بفعالية في التجارة الخارجية من صادرات وواردات، ومن جهة أخرى المساهمة في خلق القيمة المضافة وزيادة الحصيلة الضريبية.

1.II. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام
يشمل الناتج الداخلي الخام (PIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

1.1.II. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر
في حالة الجزائر، سيتم الإعتماد على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات لمعرفة المساهمة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.
جدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2001-2011) (مليار دج)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011
PIB	1560.20	1679.10	1884.20	2146.75	2364.50	2740.06	3153.77
القطاع الخاص	76.40	76.90	77.10	78.20	78.41	79.56	80.80
PIB	481.50	505	550.6	598.65	651	704.05	749.86
القطاع العام	23.6	23.1	22.9	21.8	21.59	20.44	19.20
الإجمالي	2041.7	2184.1	2434.8	2745.4	3015.5	3444.11	3903.63

المصدر: بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية رقم 17، 2012، ص: 51.

يتضح من الجدول أعلاه، أن مؤسسات القطاع الخاص المتشكلة في مجملها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والتي إرتفعت من 76.40 % إلى 80.80 %، بينما تدنت نسبة مساهمة مؤسسات القطاع العام من 23.6 % إلى 19.20 %، إلا أن قيمة هذه المساهمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع العام تبقى متواضعة إذا ما قورنت بالناتج الداخلي الخام في ظل مساهمة قطاع المحروقات.

وتتوزع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص في النشاط الفلاحي والتجاري والبناء والخدمات. وهذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، خاصة وأن عدد هذه المؤسسات سيرتفع وأن نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، بسبب الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة، لأن عدد هام من المؤسسات تتجه نحو القطاع غير الرسمي. مما يمنع إنشاء مؤسسات كثيرة أخرى، لأن مساهمتها في الاقتصاد الوطني محدودة، وبالتالي فإنه هناك فرصة للتخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات والتخفيف من مشكلاتها المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي والفوائد المسبقة والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد الموازي بزيادة إنكشاف الأنشطة الاقتصادية لآلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول تجاوز الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها وتطورها³.

2.1.II. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الصين

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية هي مصدر مهم للدخل في مختلف المقاطعات والدوائر والقرى وخاصة الريف الصيني.

جدول رقم (06): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2001-2007) (مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
PIB	691.5	790.96	994.82	1195.99	1470.62	1885.64	2359.4	2466.39	3205.75
م ص م	46.1	49.2	51.5	53.3	55.6	59	61.7	57	57.3
PIB	808.9	850.03	936.87	1047.9	1174.38	1310.36	1464.59	1860.61	1703.52
القطاع العام	53.9	51.8	48.5	46.7	44.4	41	38.3	43	34.7
الإجمالي	1500	1641	1931.7	2243.9	2645	3196	3824	4327	4909.28

Source: 1. World Development Indicators, <http://web.worldbank.org/wbsite/external/countries/2008./eastasiapacificext/chinaextn/0.html>

2. Sustainable Investment in China, 1September 2009, www.bsr.org

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ النمو المتزايد لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام الصيني، وخاصة بعد التطبيق الفعلي لإستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي إنتهجتها الصين سنة 2003، حيث أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الريادة من خلال دخولها الإستثمار في قطاعات جديدة مثل: الأجهزة الإلكترونية والتجهيزات الكهربائية التي شهدت نموا سريعا ووصلت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 61.7 % سنة 2007. غير أن الأزمة المالية العالمية كان لها الأثر البالغ على نسبة مساهمتها، حيث تراجعت إلى 57 % بما قيمته 2466.39 مليار دولار، فحسب إحصائيات دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للجنة الوطنية للإصلاح في الصين تؤكد على أن 67000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أفلست في السداسي الأول لسنة 2008، كما أن 40 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تباطأ نموها وأن نسبة الإفلاس في المناطق الساحلية أكثر منها في المناطق الداخلية بسبب الإنفتاح على الأسواق الخارجية وقوة الإندماج في الإقتصاد العالمي⁴.

2.II. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الإقتصادية.

1.2.II. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سيتم الإعتماد فيها على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الذي تنشط فيه والطابع القانوني الذي تنتمي إليه.

جدول رقم (07): مساهمة القطاعين العام والخاص في إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2011) (مليار دج)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011
VA	1486.8	1585.3	1783.77	2038.84	2239.56	2605.68	2986.07
القطاع الخاص	85.35	84.68	85.06	85.53	85.90	86.63	87.64
VA	255.2	186.79	313.3	344.93	337.61	402.15	421.13
القطاع العام	14.65	15.32	14.94	14.47	14.10	13.37	12.36
الإجمالي	1742	1772.09	2097.07	2383.77	2577.17	3007.83	3407.2

المصدر: بالإعتماد على نشریات المعلومات الإحصائية للفترة 2001_2011.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن القطاع الخاص المتمثل أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلال الفترة 2001-2011، له سيطرة تامة في خلق القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام خارج قطاع المحروقات، لكن قيمة هذه المساهمة تبقى مجهرية أو شبه منعدمة إذا ما قورنت بالقيمة المضافة التي يخلقها قطاع المحروقات.

II.2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الصين

يبين الجدول التالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الإقتصاد الصيني:

جدول رقم (08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة مساهمة م ص م %	49.9	51.4	54.6	58.3	60	62	63.5	61	58.5
نسبة مساهمة القطاع العام %	50.1	48.6	45.4	41.7	40	38	36.5	39	41.5

Source: Yang Yao ,Business Environment for SME Development in China, op cit, p. 5.

يتبين من الجدول أعلاه التطور الملحوظ لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في القيمة المضافة بالمقارنة مع مساهمة القطاع العام، حيث كانت تمثل نسبة 49.9 % سنة 2001 لتنتقل إلى حدود 63.5 % سنة 2007، بينما يبقى أثر الأزمة المالية العالمية ظاهرا على أداء ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية حيث تراجعت نسبة مساهمتها إلى ما دون 58.5 %.

II.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

تُبيّن المبادلات الخارجية حركة تطور كل من الصادرات والواردات، الإمكانات الإنتاجية والتجارية المتاحة للمؤسسات الإقتصادية، إذ تعدّ الصادرات مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجية لأي إقتصاد، كما تبيّن الواردات درجة اعتماد هذا الإقتصاد على الخارج.

II.3.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية في الجزائر

أ. وضعية الميزان التجاري الوطني

يبين الجدول التالي وضعية الميزان التجاري الوطني في الفترة 1999 – 2009 من خلال تطور الصادرات والواردات الوطنية في هذه الفترة:

جدول رقم (09): وضعية الميزان التجاري الوطني في الفترة (1999–2009) (مليار دولار)

المؤشرات	1999	2001	2003	2005	2007	س1: 2009
الصادرات	11.36	19.3	23.8	60.163	38.696	20.715
الواردات	9.17	9.89	13	27.631	18.939	19.704
الميزان التجاري	2.19	9.41	10.8	32.532	19.757	1.011

المصدر: بالإعتماد على نشریات المعلومات الإحصائية للفترة 2001_2008.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الجزائر قد حققت فائضا في الميزان التجاري على مدى العشرية الماضية، نتيجة للتطور الملحوظ الذي سجلته الصادرات الوطنية مقارنة بالواردات حيث تمكنت الجزائر من تحقيق أكبر فائض في الميزان التجاري سنة 2005 والذي قدر بـ 32.532 مليار دولار. أما أقل قيمة فقد سجلت سنة 2009 والتي قدرت بـ 1.011 مليار دولار، ويرجع ذلك بالأساس إلى التذبذب الكبير في أسعار البترول، حيث تسيطر صادرات قطاع المحروقات بأكثر من 97 % من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال دون المستوى 03 %. وبالتالي فإن توازن الميزان التجاري الجزائري لا يزال مرتبطا بشكل كبير بتطور مستويات أسعار البترول في الأسواق الدولية، ولكي يمكننا الحكم على أسباب هذه التغيرات التي عرفتتها الصادرات الوطنية خلال هذه الفترة، يتوجب علينا أولا أن نتمكن من معرفة نوعية المنتجات المصدرة خلال هذه الفترة (المنتجات النفطية والمنتجات غير النفطية)، خاصة وأننا نعلم أن الإيرادات الوطنية ترتكز على قطاع المحروقات بشكل أساسي.

ب. المساهمة في الصادرات

جدول رقم (10): تطور الصادرات الوطنية حسب طبيعتها خلال الفترة (1999-2009) (مليار دولار)

القطاعات	1999	2000	2001	2002	2003	س 1: 2009
السلع الغذائية والصيد	0.024	0.032	0.28	0.035	0.059	0.069
المحروقات	12.084	21.419	18.484	18.08	23.136	20.13
المنتجات الخام	0.041	0.044	0.037	0.051	0.061	0.096
سلع نصف مصنعة	0.281	0.465	0.504	0.551	0.476	0.372
معدات فلاحية	0.025	0.011	0.022	0.020	0.001	0.025
معدات صناعية	0.047	0.047	0.045	0.050	0.032	0.0227
سلع غير غذائية	0.020	0.013	0.012	0.027	0.035	0.0227
المجموع	12.522	22.031	19.132	18.82	23.8	20.715

المصدر: 1. نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15، 2009، ص: 46.

2. Actes des Assises nationales de la PME, Ministère de PME et de l'artisanat, janvier 2004.

يبين الجدول أعلاه مساهمة مختلف المنتجات الوطنية حسب طبيعتها في عملية التصدير، حيث يبين الوزن الذي تمثله صادرات قطاع المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خارج هذا القطاع، حيث يتبين لنا أن سبب تراجع إجمالي الصادرات في بعض السنوات يعود أساسا إلى الانخفاض الذي عرفته صادرات قطاع المحروقات مثل ما حدث في السنوات 1999، 2001، 2002. حيث يمثل قطاع المحروقات عنصرا هاما في هيكل الصادرات الجزائرية خلال فترة السداسي الأول من سنة 2009 وذلك بنسبة تقدر بـ 97.18 % من مجموع الصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة، تقدر بـ 2.82 % من القيمة الإجمالية للصادرات، بقيمة 0.585 مليار دولار.

كما نلاحظ أن المجموعات السلعية غير النفطية المصدرة، لم تعرف الإستقرار طيلة هذه الفترة وهذا ما يعني عدم تحكم المؤسسات الوطنية على اختلاف أنواعها في تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية، وعدم رقي المنتج الوطني لمنافسة المنتجات الدولية نتيجة العديد من الأسباب أهمها: عدم موافقته لمعايير السوق العالمية.

وهذا ما يعني أن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التصدير لا يزال ضعيفا جدا، لدرجة لا تكاد تذكر، مقارنة بصادرات قطاع المحروقات. وما يمكن قوله، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم ترقى إلى المستوى المطلوب في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، فعلى الرغم من مختلف المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية لبناء اقتصاد غير نفطي عن طريق ترقية استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلا أنها لم تصل إلى تطوير الصادرات غير النفطية إلى مستويات يمكنها التأثير على توازن الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

ج. المساهمة في الواردات

تستورد الجزائر أكثر مما تصدر خارج قطاع المحروقات بهدف تلبية حاجيات المواطن، ولإعطاء فكرة معمقة عن تطور الواردات خلال الفترة (2004-2009) ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (11): تطور الواردات الجزائرية حسب المجموعات الإنتاجية خلال الفترة (2004-2009) (مليار دولار)

المجموعات الإنتاجية	2004	2006	س 1: 2008	س 1: 2009	معدل التطور بين 2008-2009
المواد الغذائية	3.597	3.800	3.979	3.142	- 21.04
الوسائل الخاصة بالإنتاج	4.602	6.021	5.693	5.912	3.85
وسائل التجهيزات	7.312	8.624	5.308	8.389	58.04
وسائل الاستهلاك	2.797	3.011	3.595	2.261	- 42.89
غير الغذائية	18.308	21.456	18.939	19.704	4.04
المجموع					

المصدر: بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للفترة 2004-2009.

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن الواردات الجزائرية تركز بالأساس على المواد الغذائية والوسائل الخاصة بالإنتاج ووسائل التجهيزات والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، كما أن معدل تطور الواردات في حالة تذبذب لتسجيله معدلات مابين قيم موجبة وسالبة، استقرت عند نهاية السداسي الأول لسنة 2009 عند 4.04%.

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم هذه الواردات موجه لتلبية 2/3 من الاستهلاك الإجمالي للسكان وهو شيء لا يبعث على الارتياح، لأن الواردات في معظمها عبارة عن سلع نصف مصنعة ومنتجات استهلاكية، مما يفسر عجز المؤسسات الوطنية عن سد حاجيات السكان وغياب الطابع الإنتاجي لديها.

II.2.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الصينية أ.المساهمة في الصادرات

جدول رقم (12): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خلال الفترة 2002-2009

السنوات	إجمالي الصادرات مليار دولار	حجم صادرات الم ص و م مليار دولار	نسبة صادرات الم ص و م (%)
2002	438.23	273.01	62.3
2003	593.32	378.53	63.8
2004	761.99	495.29	65
2005	835.90	564.23	67.5
2006	1060.4	724.25	68.3
2007	1341.7	881.49	65.7
2008	1577.1	985.68	62.5
2009	1330.2	896.55	67.4

Source: Data in SME exports and ratio of SME exports to total exports in 2002-2009 are adapted from Ministry of Commerce, cited in SME Briefing, Vol 91, published by SME Division of National Development and Reform Commission on 28/10/2009.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ النمو المتزايد لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية وما تساهم به من إجمالي الصادرات، حيث وصلت نسبة مساهمتها حدود 68.3 % من إجمالي الصادرات الصينية، إلا أنها تراجعت في السنتين الموالتين بسبب آثار الأزمة المالية العالمية. ورغم أن الإقتصاد الصيني يعتبر من الإقتصاديات المحدودة التي لم تتعرض إلى هزات عنيفة جراء الأزمة المالية، إلا أن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية أغلقت وأخرى أشهر إفلاسها، أما العوامل التي ساعدت على نمو صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية وإرتفاع نسبة مساهمتها فتكمن في العوامل التالية:

- إزالة إحتكار شركات التجارة الخارجية؛
 - الاستهداف السلعي والجغرافي عن طريق ما يعرف بشبكات الإنتاج للتصدير Network for Export Production من خلال عناقد التصدير، والتي ساهمت في زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تطبيق هذه الإستراتيجية عليها في ميدان الصادرات؛
 - سياسة تشجيع الصادرات بالاعتماد على البحث والتطوير في زيادة الصادرات عالية التقنية؛
 - رفع روح المنافسة وتطوير التجارة الخارجية بتعديل وسائل نظام الرسوم الجمركية، ونظام الصرف، وتعجيل تحقيق الإرتباط الوثيق بين التجارة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا والمصارف، ورفع جودة المنتجات المصدرة للخارج؛
 - شركات التأمين التي تقدم تغطية ضد مخاطر التصدير ومخاطر الفشل والمخاطر السياسية.
- أما عن تركيبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد شهدت تغيرا ملحوظا، فخلال الثمانينات والتسعينات، سيطرت الصناعات التقليدية على الصناعات الصينية، أي الملابس النسيجية والمنتجات

المصنعة المتنوعة مثل الألعاب، إلا أنها تنوعت بسرعة لأن صادرات القطاعات الجديدة من التجهيزات الكهربائية والمنتجات الإلكترونية شهدت نمواً سريعاً والتي أصبحت تحتل المراكز الأولى. وعلى الرغم من التطور والنمو في هيكل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية، إلا أنه توجد مجموعة من الصعوبات التي من الممكن أن تعوق النمو المستقبلي ومنها:

- اعتماد هيكل الصادرات على المنتجات كثيفة الاستخدام للطاقة، وارتفاع نسبة الانبعاثات الضارة للبيئة، والمشاكل البيئية المرتبطة بالتصدير وإستنزاف الموارد؛
- تزايد الحماية التجارية ضد الصادرات الصينية، حيث ولمدة 13 سنة متتالية من عام 1995 إلى عام 2007 تعرضت الصين لأكثر عدد من إجراءات مكافحة الإغراق في العالم، فنسبة قضايا مكافحة الإغراق ضد الصين تمثل 15.6 % من جميع تدابير مكافحة الإغراق من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية. إن ما يجمع عليه المطلعون بالشأن الصيني أن المحور الرئيسي في آليات تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات الصينية هو سياسة الاستهداف Policy of Targeting التي تعد سر لغز التجربة الصينية وابتكارها.

ب. المساهمة في الواردات

جدول رقم (13): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في حجم الواردات للفترة 2005-2009

البيان (مليار دولار)	2009	2008	2007	2006	2005
قيمة الواردات الكلية	1163.2	1290.6	1085.4	891.8	743.1
قيمة واردات الم ص م	546.70	580.77	466.72	365.63	278.95
نسبة مساهمة الم ص م %	47	45	43	41	37

Source: Le potentiel de marché en Chine pour les produits québécois, Rapport Étude Export Chine, Version abrégée, Groupe SECOR Asia, Octobre 2008, p. 13.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الواردات الصينية في الفترة 2005-2009 نمت بمعدل 63 % رافقه نمو في واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل 49 % وهذا ما يفسره زيادة قيمة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 278.95 مليار دولار سنة 2005 إلى 546.7 مليار دولار سنة 2009. في حين نجد أن تركيبة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجملها مواد أولية خام أو منتجات وسيطية تستغل في العمليات الإنتاجية مثل الفولاذ، المعادن، البلاستيك، الأجهزة البصرية والطبية، مواد كيميائية عضوية قاعدية، بالإضافة إلى التجهيزات الكهربائية والآلات والأجهزة الميكانيكية. وقد ساعد ذلك عاملان: خفض مجموعة التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الواردات، وإلغاء نظام الحصص وتخفيض التعريفات الجمركية من معدل 16,6 % سنة 2001 إلى 9,8 % سنة 2004 على نمو واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية.

II.4. المساهمة في الجباية الضريبية

يبين الجدول التالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجباية الضريبية في الصين:

جدول رقم (14): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجباية الضريبية

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004
نسبة المساهمة (%)	50	46.7	47.2	48.1	45.3	43

Source: LI Xiling, Comparative Study of SME Between Taiwan and China Mainland College of management, Beijing Union University, P.R. China, 2006, p. 604.

من خلال معطيات الجدول السابق، نستنتج مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في الجباية الضريبية والتي وصلت سقف 50 %، أي أنها تترافق مع القطاع العام والاستثمارات الأجنبية في المداخل الضريبية، إلا أن الملاحظ هو تأثير المداخل الضريبية في سنتي 2007 و2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

بينما في الجزائر تسيطر الجباية البترولية على المداخل الضريبية حيث وصلت إلى مستوى 76 % من مجموع الإيرادات سنة 2005 ولا تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا نسبة ضئيلة جدا، ذلك أن الضرائب على المداخل والأرباح بلغت 228.9 مليار دج سنة 2005، وهو ما يمثل 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في الإيرادات الضريبية⁵.

III. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية في كل من الجزائر والصين
تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا ومهما في التنمية الاجتماعية من خلال استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة والحد من ظاهرة البطالة، حيث تشير إحصائيات دول لها تجارب رائدة بهذا المجال قدرتها على استحداث وظائف ومهن جديدة، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية وتثبيت السكان لكونها تتمتع بالمرونة في التوظيف وإحداث توازن جهوي إقليمي والمساهمة في تمكين المرأة من فرض وجودها كعنصر فعال في التنمية المنشودة.

III.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والحد من البطالة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة على استيعاب عدد كبير من العمال واستحداث مناصب عمل جديدة، تصل في الكثير منها في بعض دول العام إلى أكثر من 70% من القوى العاملة، كونها تتميز بمعامل مقاومة جيد، ومرونة كبيرة مع أوضاع السوق كيف ما كانت، ما يجعلها تحافظ على مناصب عمالها ولو بأجور زهيدة، فلها دور أساسي ومهم في استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة والحد من ظاهرة البطالة.

III.1.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والحد من البطالة في الجزائر

إن البطالة في الجزائر هي نتاج الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر عندما انهارت أسعار البترول سنة 1986 وتدهورت عملية تمويل المؤسسات الوطنية، حيث كانت البطالة قبل هذه الفترة مقنعة لكنها بعد ذلك بدأت تمثل قلقا متزايدا مما دفع بالبحث عن حلول للأزمة فكانت الإصلاحات الاقتصادية منذ التسعينات التي شملت جميع القطاعات والمرافق في البلاد، ومن أبرز سمات البرنامج الإصلاحي في الجزائر، العناية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من خصائصها كمولدة لفرص العمل والحد من البطالة.

أ. حجم مشكلة البطالة في الجزائر

تتميز البطالة في الجزائر على غرار بعض الدول النامية بمجموعة من الخصائص تمثلت في:

- البطالة في عالم الريف في ارتفاع على الرغم من الخوض في المخطط الوطني للتنمية الريفية (PNDR)، فبعدما كانت 37.8 % سنة 2001 ارتفعت إلى 42.4 % سنة 2005، ويعود ذلك أن نمو الشغل في المنطقة الحضرية كان بمعدل 7.7 % وهو أسرع من معدل المنطقة الريفية المقدر بـ 5.1 %؛
- أكثر من 69 % من البطالين لم يسبق لهم العمل، والبطالين من الفئة العمرية التي تتراوح بين 16-19 سنة يمثلون 70.1 % سنة 2005، ويرجع هذا أساسا إلى الرسوب المدرسي والتخلي عن الدارسة لظروف اجتماعية بالإضافة إلى أن النظام التربوي والتكويني في الجزائر لا يستجيب لمتطلبات السوق الجديدة في مجال العمل والتشغيل وتقفز النسبة إلى 85.6 % بالمائة بالنسبة لمن هم دون الـ 35 سنة؛
- أغلبية البطالين من فئة الذكور، ولا تمثل نسبة الإناث سوى 20.4 % من طالبي العمل، ويرجع ذلك إلى تغير نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة وكذلك ارتفاع مستوى التعليم عند الإناث.

وفي مايلي جدول يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر:

جدول رقم (15): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	29	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

المصدر: بالإعتماد على: فارس فوزيل، محمد طالبي، محمد ساحل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول: واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 25-26 جوان 2008، ص: 130. والديوان الوطني للإحصاء.

لقد شكلت البطالة في سنوات التسعينات ضغطا كبيرا على الجزائر نتاج عدم قدرة الاقتصاد الحافظ على مستوى نمو مستدام ومنشئ لمناصب عمل مستقرة واستمرار النمو الديموغرافي، إلا أنه بفضل الإصلاحات الاقتصادية وتنوع عمليات التشغيل ودعم الاستثمار، إتجه معدل البطالة، بدءا من سنة 2000، نحو الانخفاض المحسوس حتى وصل سنة 2009 إلى 10.2 %. حيث تم توفير ما يزيد عن ثلاثة ملايين وظيفة جديدة ما بين دائمة ومؤقتة، وبلغ عدد العاملين حاليا أكثر من 9.49 مليون عامل، مقابل 6 ملايين العام 1999، وهو ما يشكل نسبة 26.9 % من إجمالي سكان الجزائر، منهم نسبة 84.7 % من العمال رجال و15.3 % من النساء، وقد ساهم النمو الهام الذي سجل خارج قطاع المحروقات سنة 2007 بنسبة 6.5 % مستخلص من القطاعات المولدة للشغل لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي نما بنسبة 10 %، الخدمات بنسبة 7 %، الفلاحة بنسبة 5 %.

ب. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر

سنتناول في مايلي نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر من خلال ما يوضحه لنا الجدول التالي:

جدول رقم (16): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2004-2009)

البيان/ السنوات	2004	2006	2008	2009
مجموع العمالة في م ص م (1)	838.504	1.252.707	1.540.209	1.649.784
مجموع العمالة الوطنية (2)	7.198.412	8.868.804	9.146.000	9.500.000
(1) / (2) %	11.64	14.12	16.84	17.37

المصدر: بالإعتماد على: النشرات الإحصائية للفترة 2004-2009. ومولود طابوش، أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 104.

إستنادا إلى الجدول السابق، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفّرت فرص عمل قدرت بـ 838.504 منصب عمل سنة 2004، إرتفعت في سنة 2006 إلى 1.252.707 منصب عمل بتطور بين السنتين يقدر بـ 414203 منصب عمل. أما خلال السنتين 2006 و2008، فتم تحقيق تطور في عدد المناصب الموفرة بـ 287.502 أي بانخفاض عن النسبة السابقة، لتواصل هذه النسبة في الإنخفاض في عدد المناصب الموفرة بين سنتي 2009-2008 لتصل إلى 109.575 منصب عمل. إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفّرت مناصب عمل سنويا خلال الفترة 2004-2009 قدرت في المتوسط بـ 270427. في المقابل فإن الوافدين إلى سوق العمل في الجزائر يقدر بـ 400.000 شخص سنويا⁶، وهذا ما يمثل نسبة 67 % هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لمجموع العمالة الوطنية يمثل 17.37 % في سنة 2009. وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى سواء عربية كلبان التي تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها بنحو 60 % من الوظائف، والإمارات التي تمثل فيها 62 % من القوة العاملة⁷، أو دول متقدمة ففي الولايات المتحدة الأمريكية توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 60 % من حجم فرص التوظيف، وترجع هذه النسبة الضعيفة لأن 97 % من هذه المؤسسات في الجزائر تشغل أقل من 20 عامل، زيادة على ذلك فإن كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد الإنشاءات الجديدة تسجل ضعف حصيلتها بالمقارنة بدول أخرى مثل إيطاليا وفرنسا. فالبيانات والأرقام الإحصائية لتطور عدد مناصب العمل المتوفرة، تبين أن مساهمة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي تعداد الوظائف، تبقى بعيدة جدًا عما ينتظر منها في هذا المجال.

وتشير الإحصائيات إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر وخاصة ما يتعلق بالتعديل الهيكلي، كان لها وقع كبير على الجانب الاجتماعي بسبب سياسة تسريح العمال التي طالت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، في حين نجد أن القطاع الخاص بدأ في النمو حيث ساهم في خلق العديد من مناصب العمل. إذ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تستحوذ على حصة هامة من حجم العمالة، حيث حققت ارتفاعا متواصلا من 70.69 % سنة 2004 إلى 80.05 % سنة 2008، وهذا ما يتوافق مع منطق الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر من خلال اقتصاد السوق والخصوصية، إلا أنها سجلت تراجعا في سنة 2009 لتسجل ما نسبته 77.07 %. في المقابل نسجل تواضع نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حيث نجدها في تراجع مستمر من 8.56 % سنة 2004 إلى 03.10 % سنة 2009 بسبب الأثر العكسي للخصوصية، ضف إلى ذلك بقايا الاشتراكية التي تعاني منها المؤسسات العمومية والتي لا تسعى إلى تعظيم الربح مثل أي مؤسسة في النظام الرأسمالي إذ تستحوذ على عدد كبير من العمال، مما شكل فائضا من العمالة بسبب ما عرفته من تشغيل عشوائي واجتماعي، والتأثير السلبي لبعض سياسات التحرير على هذا النوع الهام من المؤسسات. أما فيما يخص الصناعات التقليدية فنجد أن نسبة العمالة فيها متذبذبة أي بين إنخفاض وارتفاع طفيفين، حيث سجلت ما نسبته 20.74 % سنة 2004 ثم انخفضت إلى 17 % سنة 2006 لترتفع في حدود 19.64 % سنة 2009، وهذا ما يفسر بعدم ديمومة مناصب العمل.

III.2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والحد من البطالة في الصين

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية القناة الرئيسية لخلق واستحداث الوظائف الجديدة والتقليل من ضغط البطالة، فهي بذلك عنصر فعال للترويج للإستقرار الاجتماعي بفضل تركيزها على كثافة العمالة فهي فعلا خزان للعمالة في الصين.

أ. البطالة في الصين

يلخص الجدول التالي معدلات البطالة في المناطق الحضرية الصينية خلال الفترة (2001-2007):

شكل رقم (17): تطور معدل البطالة في الصين خلال الفترة (2001-2007)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2009
عدد العاطلين عن العمل المسجلين في المناطق الحضرية (10000 فرد)	—	—	800	827	839	847	830	862
معدل البطالة المسجل في المناطق الحضرية (%)	2.8	3	4.3	4.2	4.2	4.1	4.0	4.3

Source: 1. China's Employment Situation and Policies, April 2008, www.gov.cn

2. National Bureau of Statistics of China (www.stats.gov.cn/english/)

في السنوات الأخيرة، يزداد ضغط التوظيف بشكل متزايد في الصين، نظرا لتزايد تعداد الباحثين عن وظائف، لذا تبنت الحكومة الصينية مجموعة من الإجراءات لكبح ارتفاع معدلات البطالة، فأكبر معدل بطالة سجلته الصين في المناطق الحضرية هو 4.3 % سنة 2003 و 2009. حيث عدد الأفراد العاطلين عن العمل المسجلين في المناطق الحضرية كان 8 مليون فرد ليرتفع إلى حدود 8.62 مليون فرد، إلا أن معدلات البطالة تبقى شبه مستقرة في السنوات القليلة الماضية وهي محصورة ما بين 4 % و 4.3 % وهي معدلات ضعيفة إذا ما قورنت بالدول المجاورة مثل الهند والفلبين.

ب. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين أكثر مرونة من المؤسسات كبيرة الحجم في التوظيف منذ بداية الإصلاحات، والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2003-2007).

جدول رقم (18): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2003-2007)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع العمالة في م ص م (10000 فرد) (1)	33318	34408.2	36222	37910	39641
العدد الكلي للعمالة (10000 فرد) (2)	74432	75200	75825	76400	76990
السكان الفاعلون اقتصاديا (10000 فرد)	76075	76823	77877	78244	78645
(1) / (2) %	44.76	45.75	47.77	49.60	51.49

Source: National Bureau of Statistics of China, china statistical yearbook, 2008.

من خلال الجدول السابق، ندرك مدى أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في خلق مناصب عمل، حيث كانت تساهم بما نسبته 44.76 % من إجمالي العمالة في الصين بما يقدر بـ 333.180.000 عامل لترتفع تدريجيا إلى 51.49 % بما يمثل 396.410.000 عامل، وهذا راجع إلى وزن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أخذ الريادة في عملية التنمية المستدامة من خلال التوجيه والدعم المالي والفني لمؤسسات القطاع الذي خصصته الصين لهذا الأخير.

إلا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في التشغيل يمكن القول بأنها متواضعة إذا ما قورن بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا مثل الهند التي تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 89.5 % من إجمالي العمالة والفلبين بنسبة 77.2 % وأندونيسيا بنسبة 71 %⁸.

في حين تجب الإشارة إلى أن المؤسسات التي توظف أكثر من 200 عامل تساهم بتوظيف أكثر من 56 % من إجمالي العمالة الموظفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية بينما المؤسسات التي توظف ما بين 50- 199 عامل تساهم بتوظيف لـ 26 % من العمالة، كما تساهم المؤسسات التي توظف ما بين 9- 49 عامل بـ 18 %، وتشير الإحصائيات أنه في سنة 2009، كانت العمالة التي تنشط في القطاع الصناعي موزعة بالنسب التالية: المؤسسات الصغيرة والمصغرة 24.8 %، المؤسسات المتوسطة 23.3 %، المؤسسات الكبيرة 51.8 %⁹.

III.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوازن الإقليمي والجهوي

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بفضل ميزة التوطن، أحد أهم الوسائل في إستراتيجية التنمية السكانية وتثبيت السكان.

III.2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوازن الإقليمي والجهوي في الجزائر

إن دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوازن الإقليمي والجهوي، يفيد في معرفة مدى انتشارها عبر مختلف المناطق والولايات، باعتبارها أداة فعالة في التوازن الجهوي والتنمية الاقتصادية واستحداث مناصب العمل بالمناطق المختلفة.

الجدول التالي يبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مناطق الوطن وتمركزها في كل منطقة:

جدول رقم (19): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات للفترة (2004-2009)

الجهات	2004	2007	2009	% (2009)
الشمال	138035	177730	200209	59.68
الهضاب العليا	65563	87666	101814	30.35
الجنوب	17455	22576	26584	07.92
الجنوب الكبير	4396	5974	6879	02.05
المجموع	225449	293946	335486	100

المصدر: بالإعتماد على النشرات الإحصائية للسنوات 2004-2007.

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ التناقض الكبير في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق في الجزائر، حيث تتمركز نسبة 90 % من المؤسسات في المناطق الداخلية والساحلية بينما لا تتعدى نسبة المؤسسات التي تنشط في الجنوب 10 %، هذا ما يؤكد ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوازن الإقليمي والجهوي.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فإن تموقعها الجغرافي يشكل اختلال في التوازن ما بين الجهات الأربع للبلاد: الوسط، جنوب، شرق وغرب، وما يلاحظ هو تركيز نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عشر ولايات بنسبة تقدر بـ 47.55 %، وهي غالبا ما تقع ضمن الأقطاب الحضرية والصناعية وتتوفر على البنى التحتية الضرورية لقيام أي نشاط إقتصادي، وهي في مجملها مدن ساحلية أي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها تستفيد من قربها من الموانئ والمراكز الخدماتية والحركية التجارية.

III.2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوازن الإقليمي والجهوي في الصين
يبين الجدول الموالي توزيع المؤسسات الص والم الصينية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2007:

جدول رقم (20): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية

المناطق	تعداد الم ص م (%)	العمالة في الم ص م (%)	إجمالي أصول الم ص م (%)	إجمالي الضرائب (%)
الساحل	72.5	69.6	70.2	66.3
الوسط	16.7	18.4	15.8	19.1
الغرب	10.8	12	14	14.6
الإجمالي	100	100	100	100

Source: china international association of small and medium enterprises, 2007

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق هو توزيع سيئ، حيث تتمركز أكثر من 69.6 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الساحل وتساهم بـ 70.2 % من إجمالي أصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساهم بـ 66.3 % من التحصيل الضريبي. بينما لا تتجاوز نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقتي الوسط والغرب مجتمعة 30.4 % بإجمالي أصول لا يتجاوز 30 % ومساهمة في الضرائب لا تتعدى 34 %. ويرجع سوء التوزيع وإضطراب التوازنات الإقليمية في بادئ الأمر إلى إنتهاج الصين لسياسات الإكتفاء الذاتي المحلية خلال سنوات الثمانينات، مما أدى إلى بطئ المبادلات بين الأقاليم وضعف بنى النقل نتيجة الإزدهار الإقتصادي للمقاطعات الساحلية والتراجع النسبي لأقطاب الصناعة القديمة والمقاطعات الداخلية. كما أن المقاطعات الساحلية استفادة من سياسة التحرير الإقتصادي والإنتفاخ على الإستثمارات الأجنبية وقوة الإدماج في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الرصيف التصديري على طول المناطق الساحلية واستفادة أيضا من المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، فهي بذلك أفضل إملاكا للبنى التحتية واليد العاملة الماهرة والموارد المالية من أصول أجنبية والخدمات.

فقد سيطرت المقاطعات الساحلية على التجارة الخارجية للصين بنسب ساحقة فصادراتها تقدر بـ 93 % من إجمالي الصادرات وواراداتها تقدر بـ 94 % من إجمالي الواردات، كما تبلغ نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بها 82 % من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المقامة في الصين، مما حذا بالصين إلى تبني برنامج لتنمية الأقاليم الغربية هدفه تسريع تحديث المقاطعات الداخلية بفضل الإستثمارات العامة.

وتشير الإحصائيات إلى أن أصحاب المهن الحرة يتوزعون بنسب متفاوتة بين مختلف الجهات، حيث يتواجدون في الساحل بنسبة 45 %، الوسط بنسبة 39 %، الغرب بنسبة 16 %.

كما تشير الإحصائيات إلى تمركز أكثر من 64 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 7 أقاليم صينية وهي أقاليم إستفادة بشكل أكبر من غيرها من المدن الصينية من سياسة الإنفتاح التي طبقتها الصين منذ الثمانينات، بالإضافة إلى إطلالها على الأنهار مثل نهر اليانغتزي "Yangtzi" والحدود الصينية، وإقترابها من جزر هونغ كونغ، تايوان، ماكاو، التي تعتبر جزر مفتوحة إقتصاديا على العالم ومندمجة بشكل جيد في الإقتصاد العالمي.

III.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة من العمل

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تمكين المرأة من فرض نفسها كعنصر فعال في التنمية المستدامة المنشودة في كل الدول التي تدعم ترقية هذا النوع من المؤسسات.

III.3.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة من العمل في الجزائر

سيتم الاعتماد على برنامج الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)، في تمويل المشاريع الاستثمارية المطلوبة من طرف الرجال والنساء في مختلف القطاعات.

ويمكن تمثيل توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) حسب الجنس وقطاع النشاط لسنة 2009 في الجدول التالي:

جدول رقم (21): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) حسب الجنس وقطاع النشاط

قطاعات النشاط	الخدمات	نقل المسافرين	الصناعات التقليدية	نقل البضائع	الزراعة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الأعمال الحرة	الصيانة	الصيد البحري	الرّي
رجال	25677	12267	13521	13408	10696	5048	5169	1700	2198	529	334
نساء	7612	417	3195	350	733	977	181	1198	69	08	14

المصدر: بالإعتماد على النشرة الإحصائية لسنة 2009.

من خلال الجدول والشكل السابقين لتوزيع المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)، نلاحظ أن القطاعات الأكثر جذبا للعنصر النسوي هي قطاع الخدمات بعدد يقدر بـ 7612 صاحبة مشروع وقطاع الصناعات التقليدية بـ 3195 والأعمال الحرة بـ 1198، بينما نجد قطاعات الصيانة، الصيد البحري والرّي لا تستقطب إلا 69، 14، 08 على الترتيب وهذا راجع إلى طبيعة العمل في هذه القطاعات، وأن العنصر النسوي تحصل على 14754 من مجموع 105299 مشروع منحة الوكالة أي بنسبة تقدر بـ 14 %، وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة بين النساء في الجزائر مرتفع جدا وهو مقدرة بـ 19.1 % لسنة 2010 مقابل 8.1 % بالنسبة للرجال.

وبصفة مجملّة، يمكن القول أن مشاركة ومساهمة المرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى شبه مغيبّة وتعاني من نقص فادح على جميع الأصعدة من تمويل ودعم وتوجيه إذا ما قورنت بحالة بعض الدول المجاورة مثل تونس والمغرب، التي تبدو بعيدة كل البعد عن التجربة الجزائرية بعدة خطوات.

III.3.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة من العمل في الصين

أمّا في حالة الصين، فقد أنشأت الصين جمعية الصين لسيدات الأعمال the China Association of Women Entrepreneurs "CAWE" ومركز سيدات الأعمال "CWE's" the Centre for Women

Entrepreneurs، بدعم من إتحاد الصين لجمعية رجال الأعمال تهدف من خلالها إلى زيادة التكوين والتدريب في مجال إدارة المشاريع النسوية التي يقمن بإنشائها وتقديم التوجيه والدعم المالي والتقني لإطلاق المؤسسات برأسمال نسوي، مع المحافظة على بقاء التعاون المستمر مع جمعيات سيدات الأعمال على كل المستويات حتى تحصل على مختلف المعلومات والإحتياجات، كل هذا خلق ظروف ملائمة لإطلاق المؤسسات من هذا النوع والعمل على توسعتها في إطار كفاءة السياسات العلاجية وتكافؤ الفرص¹⁰.

والصين بها 630 مليون امرأة أي ما يقارب نصف عدد سكان الصين، وتشارك المرأة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبنهاية 2006، بلغ عدد النساء العاملات في المناطق الريفية والحضرية 337 مليون عاملة، وهو ما يفسر 44.8 % من عدد العمالة الكلية الصينية. أما ما يميز العمالة النسوية في الصين، فهو الانتقال التدريجي من الصناعات التقليدية مثل قطاع النسيج والخدمات إلى الصناعات التي تتطلب مهارات عالية وغنى معرفي، وفيمايلي نسبة النساء العاملات في 10 قطاعات من القطاعات 16 المكونة للإقتصاد الصيني لسنة 2007، حيث يتبين لنا مدى المساهمة الفعالة للعنصر النسوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، إذ يسيطر العنصر النسوي بنسبة 62 % في مجال الصحة والرفاه الاجتماعي، بينما تتقاسم نسبة المساهمة في باقي المجالات على غرار التعليم والمالية والتأمينات والتجارة والخدمات الاجتماعية، في حين تنخفض نسبة المساهمة في القطاع الصناعي الرسمي إلى 37 %، كما يبينه الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم (22): نسبة النساء العاملات في 10 قطاعات من القطاعات 16 المكونة للإقتصاد الصيني

قطاع النشاط	نسبة مشاركة العنصر النسوي %
الصحة، الرياضة والرفاه الاجتماعي	62
التعليم، الفنون الثقافية، الإذاعة والتلفزيون	47
المالية والتأمينات	45
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم	42
الخدمات الاجتماعية	40
القطاع الصناعي الرسمي	37

Source: Long Jiangwen, the role of women in creating a thriving chinese economy, Deputy Director-General International Department of ACWF.

كما أن نسبة مساهمة المرأة الصينية في المؤسسات المصدرة فقد تجاوزت 57 %، وفي المؤسسات غير المصدرة بلغت النسبة 44 %، من هنا أصبحت سيدات الأعمال في الصين رقم مهم في التنمية الاقتصادية، إذ أن سيدات الأعمال الصينيات يمثلن ما نسبته 20 % من أرباب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كما يمثلن ما نسبته 41 % من إجمالي أصحاب المهن الحرة في الصين. فقد إقتحمن جميع المجالات الاقتصادية فرئيسة الجمعية الصينية للحديد والصلب في الصين هي امرأة، كما دخلت المرأة الصينية مجال العلوم والتكنولوجيا حيث تشير الإحصائيات إلى أنه في سنة 2007 هناك 9,98 مليون امرأة عاملة في حقل العلوم والتكنولوجيا، وهذا ما يفسر 41 % من العمالة الوطنية في هذا القطاع، حيث كانت تمثل 2.3 % سنة 1997 ونمت بمعدل 38.7 % ما بين سنتي 1997-2007.

حاليا، هناك 80 امرأة بين أعضاء الأكاديمية الصينية للعلوم (CAS) Chinese Academy of Science، والأكاديمية الصينية للمهندسين (CAE) Chinese Academy of Engineering، وهذا ما يفسر 6 % من مجموع الأعضاء، وقد تبنت الحكومة الصينية والمنظمات غير الحكومية عدة إجراءات لضمان المساهمة النسوية الفعالة في التنمية الاقتصادية من بينها برنامج تنمية النساء الصينيات 2001-2010، قانون حماية حقوق ومصالح النساء، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال نذكر:

- تشجيع النساء الصينيات على القيام بالمهن الحرة والمساهمة في التوظيف؛
 - زيادة مستوى الضمان الاجتماعي للنساء ووسائل الخدمات الاجتماعية؛
 - إتخاذ إجراءات إستثنائية في تأمين الأمومة العاملة بمختلف المشاريع بنهاية 2004 في 28 إقليم ومناطق حكم ذاتي؛
 - إجراء مهرجانات ومعارض محلية وإقليمية للتعريف بالكفاءات والمهارات النسوية في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إلا أنه تبقى هناك تحديات تواجه المشاركة النسوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، كما أن أغلب الفقراء الموجودين في الصين هم من النساء، كما يعانون من التمييز العنصري ولا تتاح لهم فرصة إيجاد العمل بالإضافة إلى إتساع فجوة الدخل بين الرجال والنساء.

VI. واقع الاستدامة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين

في تقرير أصدره الإتحاد الأوروبي¹¹ (Le rapport n°4 de l'Observatoire des PME européennes) publié en 2002 تم تحديد مجموعة من المعوقات التي تحد من الإلتزامات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه المعوقات قد تكون إما داخلية أو خارجية. فالمعوقات الخارجية تم حصرها في ضغط المستهلكين وأدوات إدارة الأعمال البيئية والضغط البيئية للسلطات العمومية.

أما المعوقات الداخلية فتتمثلت في الموارد التي تحوزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب ثقافة بيئية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفتها بالتشريعات القانونية، إلا أن ذلك لا يمنعها من التوفيق بين أدائها الإقتصادي وأدائها البيئي بالأخذ بعين الإعتبار البعد البيئي لنشاطاتها الإقتصادية.

1.VI. واقع الاستدامة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

في ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فإن الحديث عن إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن، وكذلك الحديث عن مدى إقبال المؤسسات عليها يعتبر حديثا سابقا لأوانه بل هناك من يعتبره نوعا من المجازفة وهذا للأسباب التالية:

- إن إدماج البعد البيئي في التسيير هو إحدى المجالات التي تخص المؤسسات التي تنشط في ظل محيط جد ليبرالي؛
 - هناك من يرى أن البعد البيئي يخص المؤسسات التي لا تعاني من مشاكل مالية، أي أنها حققت مستويات أداء اقتصادي عالي وانتقلت بذلك إلى الإهتمامات البيئية والاجتماعية.
- إلا أنه، وكاستجابة لمتطلبات حماية البيئة والحد من أضرار التلوث البيئي ولتحقيق إدماج البعد البيئي جاءت الإجراءات الردعية "الرسوم البيئية"، بحيث تم عبر قانون المالية لسنة 1992 إستحداث أول رسم بيئي تمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (T.A.P.D)، ليتم بعد ذلك في سنوات لاحقة تعديل معدلات الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة سنة (2000) بما يجعلها أكثر تحفيزاً للحد من التلوث، وكذا تأسيس رسوم بيئية جديدة، وفيمايلي أهم الرسوم التي طبقتها الجزائر من أجل حماية البيئة¹²:

- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (T.A.P.D)؛
- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة؛
- الرسم التكميلي على التلوث الجوّي ذو المصدر الصناعي؛
- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي؛
- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرها.

وقد تم تخصيص نواتج هذه الرسوم لفائدة البلديات والخزينة العمومية والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، كما تم القيام بمجموعة من الدراسات وإتخاذ وتنفيذ مجموعة من القرارات والإجراءات¹³.
أ_ القيام بحوالي 100 دراسة تم من خلالها تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.

ب_ القيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات اقتصادية.

ج_ مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001: 2004.

د_ إبرام عقود للفعالية البيئية بين وزارة البيئة وتهيئة الإقليم وحوالي 50 مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة، مما يشمل عقد الفعالية البيئية أن تلتزم الشركة من خلاله بتطبيق واحترام كل القوانين التي تسمح بحماية البيئة.

هـ_ صياغة لميثاق المؤسسة الصناعية من طرف حوالي 300 مؤسسة صناعية عامة وخاصة؛

و_ إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى حوالي 1000 مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة؛

ز_ وضع مخطط سمي بالمخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة للفترة بين 2001 و2010. "وقد خصص له غلafa ماليا يقدر بـ 970 مليون دولار أمريكي".

ح_ مشروع التعاون التقني الجزائري الألماني ج ت ز - GTZ: تضمن هذا التعاون القيام جملة من المشاريع أهمها:

- مشروع كون فورم 1997: من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية وفي وضع المواصفة القياسية إيزو 14001 والتدقيق البيئي؛

- مشروع الإدارة البيئية المربحة Gestion Environnementale Profitable: استفادت من هذا المشروع ثمانية مؤسسات كلها من القطاع الخاص وقد ساعد هذا المشروع البعض منها في الحصول على شهادة إيزو 14001؛

- مشروع إيزو 14001 ج ت ز - وزارة البيئة وتهيئة الإقليم: يهدف المشروع بمساعدة 07 مؤسسات جزائرية في وضع أنظمة لإدارة البيئة بغية الحصول على شهادة إيزو 14001.

وعلى الرغم من الإهتمام المتزايد المسجل من قبل الدولة وعلى أصعدة متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية، فإن الوضع البيئي لا يزال غائبا سواء عن المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعند اتخاذ قرار استثماري معين في إطار قوانين ترقية الاستثمار في الجزائر، فإنه لا يشترط في دراسة الجدوى إدماج البعد البيئي، فدراسة الجدوى تركز فقط على الجوانب الفنية التسويقية والتمويلية...

2.VI. واقع الاستدامة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية

كان للتحويلات التنموية التي شهدتها الصين، خلال الخمسين سنة الماضية، الأثر البارز على إدارة الصحة والسلامة المهنية، حيث عمدت الصين لتلبية احتياجات التصنيع فنشأت في الفترة 1950-1960، ما يعرف بالخدمات المهنية لطب أمراض العمل ومراقبة النظافة الصناعية لمتابعة الآثار البيئية وتقييم أنظمة التحكم في سيرورة الصناعات القائمة. ففي أواخر 1970، وبعد الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي في الصين، تم تطوير هياكل وأنشطة الصحة والسلامة المهنية لتشمل إجراءات التقييم والوقاية من الأخطار المهنية التي اعتمدتها معظم البلدان الصناعية.

تدرجيا، وضعت الصين أنظمة الصحة المهنية الحديثة لتغطية، ليس فقط الوقاية من الأمراض المهنية التقليدية، ولكن أيضا بيئة العمل والضغوط النفسية في العمل وكذلك الرعاية الصحية الأولية للمشاكل الصحية العامة.

إن عمليات إعادة هيكلة وحملة التحديث التي شرعت فيها الصين منذ 1980، كان القطاع الصناعي أهم القطاعات التي شملت هذه العملية، حيث تراجع تعداد المؤسسات المملوكة للدولة وازداد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المحلية والأجنبية، كما أدت إلى النمو الهائل في الصناعات ومواقع العمل الخطرة، فأصبحت عملية مراقبة ظروف الصحة والسلامة المهنية لامركزية وغير منظمة إلى حد كبير خارج القطاع الصناعي العام، مما جعل رصد حماية الصحة والسلامة المهنية مهمة صعبة، فقد أصبحت الصين معروفة دولياً بغياب الصحة والسلامة المهنية وحوادث العمل.

ويقدر عدد العمال المعرضين لغبار السيليكا "la silice des poussières" بـ 12 مليون. ويعد مرض الإلتهاب الرئوي الأكثر خطورة ويحتل المركز الأول من بين 10 الأسباب الرئيسية للأمراض المهنية. واستناداً إلى الإحصاءات الحكومية الصينية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها مخاطر وأمراض مهنية بدرجات متفاوتة، حيث أظهر مسح أجرته الحكومة الصينية أن 19,7 % فقط من هذه المؤسسات الصغيرة تمتلك معدات الوقاية من الأمراض المهنية، وأن 12 % توفر أجهزة الحماية للعمال في أماكن العمل الخطرة، ووفقاً لإحصاءات الحكومة، كانت هناك 12458 حالة من حالات الأمراض المهنية سجلت في الفترة 1998 حتى 2002 في شنغهاي لوحدها، وتوجد 15,6 % منها في الصناعات الصغيرة مع 1943 حالة. بالإضافة إلى 833 حالة من حالات التسمم الحاد 24,5 % منها في الصناعات الصغيرة بما يعادل 204 حالة¹⁴.

وفي نهاية سنوات التسعينات، كانت المناجم الصغيرة المحلية تمثل 50 % من إنتاج الفحم في الصين، أي ما يقدر بـ 1400 مليون طن في السنة، إذ تمثل هذه المناجم مجمل المداخل الضريبية للسلطات المحلية، إلا أنه وفي الفترة 1996-2006 تضاعفت انبعاثات الغازات السامة مرتين les Émissions de Gaz a Effet de Serre (GES). ففي سنة 2004 كانت الصين مسؤولة عن 17.28 % من غاز أكسيد الكربون ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى 27.32 % بحلول سنة 2030. فمنذ سنة 2007 أصبحت الصين المرسل الأول للغازات السامة في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن أكبر 20 مدينة ملوثة في العالم موجودة في الصين.

ويعد إختزال نمط نمو استهلاك الطاقة وإستنزاف الموارد أحد أهم إهتمامات الصين، لذا أعدت "البرنامج الوطني للتغير المناخي" سنة 2007 ضمن الخطة الخماسية الحادية عشر 2005-2010 وهدفه تحسين فعالية استغلال الطاقة، وهو ما كان بالفعل إذ إنخفض استهلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية للطاقة الكهربائية بـ 50 % بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2008¹⁵.

إلا أن معايير التقنية والتقييس وتدابير الصحة أصبحت العقبات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية، فوفقاً لمسح أجرته وزارة التجارة الصينية في عام 2007، بلغت قيمة تأثير التدابير الخارجية الموحدة على التجارة الخارجية الصينية 75.8 مليار دولار أمريكي. كما بلغت تكاليف الإنتاج الإضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية للإمتثال للمعايير التقنية المقترحة حديثاً 26.2 مليار دولار أمريكي¹⁶.

مما حدا بالصين إلى إنشاء المركز الوطني لتوكيل/تفويض الخدمات (CNAS) وبالتعاون مع الوكالة الفرنسية للمواصفات القياسية (AFNOR) والمنظمة العالمية للتقييس (ISO)، لأجل منح المؤسسات الصينية شهادات تقييس تسهل عليها إجراءات المطابقة، حيث قام هذا المركز بمنح شهادات تقييس لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية خلال الفترة 2004-2006 بما مجموعه 502055 شهادة تقييس¹⁷.

إلا أن هناك إنتهازية من الجانب الصيني حيث عرفت الصين نمو هائلاً فيما يعرف بورشات الأعمال الشاقة "Sweat Shops" والتي تعرفها دائرة المحاسبة العامة الأمريكية بأنها ورشات يتم فيها تلقي حد أدنى من الأجور المتداولة مع العمل لأوقات إضافية، وإستغلال الأطفال القصر في أماكن عمل غير

ملائمة "المنازل، المستودعات،..." بغياب أدنى شروط الصحة والسلامة المهنية وبشكل لا إنساني، وهي في الغالب إما من السوق الموازية أو تابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية، والتي تغزو الأسواق الدولية بمنتجات منخفضة الأسعار لماركات عالمية غير أنها مضرّة بالصحة والبيئة ككل¹⁸. وأخيراً، والنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، لم يعد هناك مجال للتأخير ذلك أن المتغيرات الدولية الجديدة تفرض عليها الانضمام إلى ركب المسؤولية الاجتماعية والبيئية، فالمؤسسات الاقتصادية تتعرض للضغط من المجتمع الدولي من أجل المساهمة في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع والحفاظ على البيئة، ذلك أن الجزائر تبنت واختارت نهج الانفتاح على العالم، هذا الأخير يترتب عليه أن تواكب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ركب التطور والنمو كمثيلاتها من المؤسسات الاقتصادية الموجودة خارج حدودها أو تلك التي بدأت تنافسها في عقر دارها وأصبحت تشاركها في حصة أسواقها المحلية.

وبما أنه لكل دولة خصوصيتها، يجب أن يكون في الجزائر خطوات ذاتية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميته، وهذه الخطوات تنبع من الخصوصية التي تتمتع بها الجزائر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي...الخ. لنصل في النهاية إلى تجربة تؤتي نتائجها الإيجابية والمثمرة، وربما تكون تجربة يُستفاد منها في المستقبل، وهذا ما نتمناه وليس مستحيل التحقيق في حال تضافرت الجهود جميعها وعملت بشكل متكامل ومنظم.

خاتمة

من خلال هذا المنطلق، ومن خلال هذه الدراسة، نخلص إلى النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة

بعد معالجتنا لمختلف الجوانب النظرية والإحصائية للموضوع، توصلنا إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة، إذ تعتبر إختباراً لفرضياتها كما يلي:

أ_ على الرغم من كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تزال هذه الأخيرة تواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق التطور المتسارع لهذه المؤسسات. وأهم هذه المشاكل، ما يتعلق بطرق التمويل، مشاكل العقار الصناعي، بالإضافة إلى عدم توفر بنوك معطيات إقتصادية عن هذا القطاع، كما لم تول الدولة إهتماماً كبيراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، حيث عملت في المدة الأخيرة على الشروع في خصوصتها.

ب_ ساهم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيتها، كما لعب دوراً بارزاً في الرفع من القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية لها، وكذا تحسين محيطها لمواجهة الآثار السلبية التي قد تحدث نتيجة للتغيرات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية.

ج_ عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسناً ملحوظاً بعد اعتماد إستراتيجية ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مما يدل على أن هذه الإستراتيجية هي خطوة في الطريق الصحيح. إلا أن أساليب وآليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لا تزال بحاجة إلى تطوير وتفعيل أكبر، وهذا التطوير ينبغي أن يعتمد على بناء استخلاص مقومات الدعم التي أثبتت التجارب الدولية نجاحها وأهميتها كالتجربة الصينية، مع اختيار ما يتلاءم منها وواقع هذه المؤسسات في الجزائر.

د_ من واقع الأرقام المقدمة في الجزائر عن حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية، يتبين التطور الذي عرفته هذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المنشودة، خاصة وأن مساهمتها في الصادرات الوطنية لا تكاد تذكر مقارنة بالصادرات النفطية، بالإضافة إلى أن مساهمتها في بعض القطاعات الرئيسية كالصناعات النسيجية جد ضعيفة، إن التطور البطيء الذي يعرفه القطاع ناتج عن مجموعة من العراقيل والمشاكل التي لا تزال تميز محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ_ تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة إقتصادية ومناطق جغرافية معينة، وهذا نتيجة لتوفر الظروف المواتية لتحقيق الأرباح بعراقيل أقل في بعض القطاعات، وكذلك توفر الخدمات والهيكل القاعدية الملائمة في المناطق الشمالية من الجزائر، مما أدى إلى الإنتشار غير المتوازن للمشاريع الإستثمارية، وهذا ما يؤثر سلباً على نتائج التنمية المستدامة المسطرة، كما يؤدي إلى ضعف تنافسية الإقتصاد الوطني في جلب الإستثمارات المحلية والأجنبية.

و_ لم تأخذ إستراتيجية ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة البعد البيئي بعين الاعتبار، حيث الوضع البيئي في الجزائر يشهد تدهوراً مستمراً نتيجة لاستفحال التلوث بمختلف أشكاله ولاسيما التلوث الجوي في المناطق الساحلية، التي تشهد تركّزاً كبيراً للصناعات الملوثة، وهذا راجع لضعف الإطار القانوني والتشريعي وكذلك غياب الآليات التي تسمح بتطبيقهما، ومحدودية أماكن تجميع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها.

ز_ مما لا شك فيه، أن التجربة الصينية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت مثار دهشة العالم أجمع، لما حققته من انجازات بدأت آثارها تتضح بشكل جلي على الإقتصاد الصيني خاصة والاقتصاد العالمي عامة، فمن المتوقع أن تصبح الصين الأكبر اقتصادياً في العالم بحلول عام 2030. والتجربة الصينية مازالت تجربة غامضة لم تحلل بعد بشكل يوضح ملامحها، وبالشكل الذي يمكن الاستفادة منها، لكن من عوامل نجاح هذه التجربة الإعتماد على العلوم والتكنولوجيا والمعلومات الكافية عن جميع الأسواق التي تصدر إليها بالإضافة للعمل الجاد والمستمر من طرف الحكومة الصينية، مما يتيح إمكانية الاستفادة من تجربة الصين، فهي تعتبر تجربة نوعية، إضافة إلى اعتمادها سياسات إقتصادية فعّالة.

2. الإقتراحات والتوصيات

بناءً على ماتقدم من النتائج المتوصل إليها والملاحظات، نحاول فيمايلي تقديم بعض التوصيات والاقتراحات:

أ_ ترقية المناولة من الباطن والتي لها أثر كبير على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ب_ تفعيل وتطوير دور حاضنات الأعمال لأهميتها البالغة في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة من جميع الجوانب وفي مختلف المراحل والعمل على إقامة الحاضنات التكنولوجية عبر المستوى الوطني.

ج_ العمل على إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة (SFS)، مما يسمح بتلبية الإحتياجات النوعية للمتعاملين والحرفيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج للتمويل (الفاكتورينغ، رأس المال المخاطر، التمويل التأجيري)، وإشراك البنوك الإسلامية في حل مشكلة التمويل لشبه إنعدامها في الجزائر بتفعيل كل صيغ التمويل في الإقتصاد الإسلامي ودون قيود زائدة، بالإضافة إلى إنشاء سوق حقيقي لرؤوس الأموال لأن وجوده يساهم في فتح بدائل تمويل للمؤسسات المتوسطة الحجم.

د_ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الموارد المالية الكافية للقيام بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي، لذا يرى أنه من الأجدر توثيق العلاقة بين هذه المؤسسات ومراكز البحث العلمي والجامعات، وإدماج الجامعات ومراكز البحث العلمي في المساهمة في تحسين جودة المنتجات ودقة الإحصائيات الإقتصادية.

هـ_ ضرورة إنشاء بنوك معطيات توفر مختلف المعلومات الإقتصادية التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة ودراسات أسواق المنتجات والمواد الأولية المحلية والدولية، وبما أن الجزائر تحضر للإضمام لمنظمة التجارة العالمية، تظهر ضرورة العمل على تطوير أساليب إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية النشاط التسويقي لخلق بيئة تنافسية تساعد المؤسسات الإقتصادية الوطنية على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية في الأسواق المحلية والدولية.

ز_ مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي إنخرطت في برامج التأهيل والتي حققت نتائج إيجابية على تطبيق المواصفات القياسية والمعايير الدولية خاصة منها تلك المتعلقة بإدارة الجودة والإدارة البيئية، هذا من شأنه أن يعطي لهذه المؤسسات مصداقية أفضل ويحسن سمعتها ويزيد من قدراتها التنافسية في السوق المحلية والدولية، مع العمل على حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على احترام القوانين والتشريعات خاصة منها ذات الطابع الاجتماعي والبيئي ووضع آليات فعالة تساعد على السهر على تطبيقها.

ح_ العمل على تعزيز علاقات الشراكة والتعاون الجهوي والدولي في المناحي الاقتصادية والمالية والتقنية، بتكثيف العلاقة مع المنظمات الدولية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالمنظمة الدولية للتنمية الاقتصادية والصناعية ONUDI ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE المنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الاتحاد الأوروبي، على غرار مختلف الدول النامية التي كانت استفادتها كبيرة من برامج هذه المنظمات في مجالات عديدة.

ط_ رغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعدم بلوغها بعد المكانة اللانقبة بها على المستوى الاقتصادي الكلي، نظرا لإصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من المعوقات السالف ذكرها، إلا أن خيارها، نابع من الإدراك بأن تشييد إقتصاد قوي، يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية، تقاس بالمعايير الدولية، أما إقتصاد الرّيع فلن يعمر طويلا، ولبلوغ هذا الهدف، يأتي تأكيد خيار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعني إخراج الإقتصاد من اعتماده على مصدر واحد للدخل (المحروقات) إلى اعتماده على مصادر متعددة ومتنوعة، من شأنها توفير مناصب العمل وزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع التطور.

ك_ إن الوضع المالي المريح للجزائر يعتبر محفزا قويا، لو أحسن استغلاله، للقيام بالإصلاحات المطلوبة، التي تمكن من إستغلال الإمكانيات المعطلة في كل المجالات، وتفعيلها لتحقيق التنمية المستدامة التي يجب أن يراعى فيها تنويع مصادر الدخل واستغلال الفرص المتاحة للإقتصاد الجزائري، وتجاوز التهديدات التي تعود أساسا إلى الاعتماد بصورة شبه كلية على الرّيع البترولي، ولا يتم ذلك إلا بالانتقال من إقتصاد الموارد إلى إقتصاد الكفاءة حسب بورتر، كما يجب الإستعداد الفعلي لتسهيل عملية التحول من إقتصاد الموارد إلى إقتصاد المعرفة وهذه هي سمة القرن 21.

ل_ إذا أردنا الاستفادة من التجربة النوعية للصين في مجال ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة يجب الوعي بأن أهم الميزات التي تميزت بها هذه التجربة هو أنها سلكت منهج التدرج في تطبيق الإصلاحات، وهذا ما أعطاه حصانة ضد الفشل الذي أصاب غيرها من التجارب الأخرى، ولهذا فهي تعتبر من أرقى التجارب في هذا المجال.

م_ إن التجربة الصينية، على الرغم من نجاحها الملحوظ عالميا من خلال عملية الخصخصة التي تتم في الصين بالتدرج، إلا أنها مازالت تعيد ترتيب نفسها كل فترة كلما ثبت لها وجود أي شكل من أشكال الخلل وقد يرجع ذلك أساسا إلى تملك الدولة لهذه المؤسسات وهو ما يتعارض مع طبيعتها، وهو ما يجب أن تستوعبه الجزائر، حيث يجب أن تتأمل الجزائر وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصادها بأمانة ثم تحدد نقاط الضعف في هذا القطاع الحيوي، بحيث يخطط لدعمه على المستوى المركزي أولا ثم على مستويات أخرى.

- ¹. Farouk Boyacoub, **Financement de l'investissement et de la croissance**, revue BADR INFOS n°2, mars 2002.
- ². Conseil National Économique et Social, commission perspectives de développement économique et social, Rapport Contribution pour la Redéfinition de la Politique National du Tourisme, 16^{ème} session plénière, novembre 2000, p. 88.
- ³. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 03، 2004، ص: 18.
- ⁴. CHEN Liqin, **Strategic Alliance, Study on Strategies in Small and Medium Enterprises in China Under Impact of the Financial Crisis**, School of Humanities and Economic Management, China University of Geosciences (Beijing), 2008.
- ⁵. قدي عبد المجيد، **الإقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص ص: 907-908.
- ⁶. **le magazine de l'entreprise et des décideurs et des affaires**, Dossier PME, Algérie. n :23, 2008, p. 25.
- ⁷. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص: 77.
- ⁸. Asian development bank, **Enterprises in Asia: Fostering Dynamism in SMEs**, Key Indicators for Asia and the Pacific, Special Chapter, Manila, Philippines, 2009. , p. 3.
- ⁹. **Ibid** , p: 3.
- ¹⁰. Maurice Allal, **Promotion Of Entrepreneurship Among Women And Other Categories Of The Population**, ILO General Survey 2006 on Employment related Conventions and Recommendations: Analysis of member States responses to Recommendation 189 (Job Creation in Small and Medium-Sized Enterprises), Chapter X, Draft SEED, ILO Consultant, October 2006, p. 8.
- ¹¹. Ahmed Atil, **La responsabilité environnementale dans la PME algérienne: Vers une analyse typologique des enjeux et des freins d'intégration**, Centre pour l'Entreprise Responsable ESC-Rennes School of Business, p.4.
- ¹². القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المادة: 117. بالإضافة إلى قوانين المالية لسنوات 2002، 2003، 2006.
- ¹³. بقّة الشريف والعايب عبد الرحمان، **التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص ص: 156-161.
- ¹⁴. Liu Pingqing et autres, **Occupational Health and Safety(OHS) in Small and Medium Size Enterprises (SMEs)**, A Primary Review¹, the National Natural Science Foundation of China and Excellent Young Scholars Research Fund of Beijing Institute of Technology, Canadian Social Science, Vol.2 No.1, March 2006, pp.7-10.
- ¹⁵. Valérie niquet, **La chine a la veille de Copenhague**, ifri, paris, septembre 2009, pp. 4-13.
- ¹⁶. عبد الحميد رضوان، مطر أحمد، **التجارة الصينية في تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، الجزء الأول، العدد 2، وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 17.**
- ¹⁷. **Source: Evelyne Thomann, Normalisation et certifications en Chine: quels impacts pour les entreprises françaises et européennes?**, afnor, Dijon, Déc. 2008.
- ¹⁸. Matt Zwolinski, **"Sweatshops – Definitions, History, and Morality"**, Department of Philosophy , University of San Diego, Social Issues in America: An Encyclopedia. Armonk, New York, 2006, p. 2.
- ¹⁸. Albert Guangzhou Hu, **Economic Reform and Liberalization and SME's in Chinese Manufacturing Industries**, Department of Economics National University of Singapore, May 16- 2008, p. 21.
- ¹⁹. Yang Yao ,**Business Environment for SME Development in China** Creating A Conducive Legal & Regulatory Framework for Small and Medium Enterprise Development in Russia a Policy Dialogue Workshop, St. Petersburg, Russia September 14-16, 2003.
- ²⁰. china association of SME 2009.
- ²¹. **World Development Indicators**, <http://web.worldbank.org/wbsite/external/countries/eastasiapacificext/chinaextn/0.html>, 2008.
- ²². **Sustainable Investment in China**, 1September 2009, www.bsr.org
- ²³. نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15، 2009، ص: 46.
- ²⁴. **Actes des Assises nationales de la PME**, Ministère de PME et de l'artisanat, janvier 2004.
- ²⁵. **Data in SME exports and ratio of SME exports to total exports in 2002-2009 are adapted from Ministry of Commerce**, cited in SME Briefing, Vol 91, published by SME Division of National Development and Reform Commission on 28/10/2009.
- ²⁶. **Le potentiel de marché en Chine pour les produits québécois**, Rapport Étude Export Chine, Version abrégée, Groupe SECOR Asia, Octobre 2008, p. 13.
- ²⁷. LI Xiling, **Comparative Study of SME Between Taiwan and China** Mainland College of management, Beijing Union University, P.R. China, 2006, p. 604.
- ²⁸. فارس فوزيل، محمد طالبي، محمد ساحل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول: واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 25-26 جوان 2008، ص: 130.

²⁹. ومولود طابوش، أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 104.

³⁰. China's Employment Situation and Policies, April 2008, www.gov.cn

³¹. National Bureau of Statistics of China, china statistical yearbook, 2008.

³². china international association of small and medium enterprises, 2007

³³. Long Jiangwen, **the role of women in creating a thriving chinese economy**, Deputy Director-General International Department of ACWF.